

تحليل وقياس العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر

اعداد

احمد جمال خطاب

قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة قناة السويس

Abstract

The study analyzes and measure the relationship between fiscal policy and inclusive growth in Egypt during the period (1990-2019). Using descriptive, analytical and econometrics approaches. To apply the lesson that the behavior of fiscal policy variables in relation to the goals of inclusive growth did not go at the same pace and was not completely reflected. Which makes it not reflected on people. And the results of the ARDL model - contrary to the hypothesis of the study - that there is a long-term balance relationship between the ratio of public spending to GDP, tax revenue to GDP, total deficit to GDP, and the overall economic growth rate. As the statistic (F) which is estimated at (7.59) is greater than the value of the upper bound of the critical values in the model at the level of significance 10%, 5% and 1%, and this confirms the rejection of the null hypothesis that there is no balanced relationship and confirms the existence of an integration relationship A long-term joint is moving its group of explanatory variables towards the dependent variable. So that, the error correction vector model was estimated - based on the existence of an integration relationship between the study

variables - assuming the existence of a single vector for symmetry. The error correction treatment was negative (as expected in theory). The study concluded that there are many axes that can enhance the relationship between fiscal policy and inclusive growth, the most important of them are (reviewing the philosophy and ideology of fiscal policy in the Egyptian economy, financial reform and the integrity of private policy design, adopting smart fiscal policy approaches.

١ - مقدمة

مع إكتساب العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي أرضية صلبة في أعقاب أزمة الكساد الكبير، بات من الضروري العمل بشكل دائم على توطيد هذه الصلة، وتهيئة البيئة الملائمة لتقويتها وإستدامة إتصالها، بشكل ينعكس على حالة الإستقرار الاقتصادي بشكل عام. ويرتبط التقدم والنمو الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات بمدى نجاح ذلك المجتمع في إستخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة أفضل إستخدام ممكن، ولا يتحقق هذا الإستخدام إلا في وجود نظام مالي دقيق. ومع تنامي دور الدولة وإتساع وظائفها، كان ولا بد من وجود نظام مالي لتوفير الأموال اللازمة لتحقيق هذه الوظائف ومراقبة عمليات الإنفاق الخاصة بها، وذلك بغض النظر عن أي النظم تتبع وأي شكل من أشكالها يسود.

٢ - مشكلة الدراسة :

عانى الاقتصاد المصري من تباطؤ نمو مؤشراتته المالية وتنامي عجوزاتها، خاصة تنامي عجز الموازنة وزيادة نسبة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الإستثماري، الأمر الذي غل يد السياسة المالية في ضمان إستمرارية النمو الاقتصادي، الذي رغم تحققه لم يكن كافيا ولم يكن بمقدوره أن يحدث دون أن تسبقه سياسات تعمل على

تحقيقه وتساعد في إستدامته، إلا أن النمو في الاقتصاد المصري قد حمل بين طياته خطورة شديدة تتعلق بعدم إنعكاسه في شكل تراجع نسب الفقر وزيادة فرص العمل، حتى حدى بالبعض القول بمعاناة الاقتصاد المصري من ظاهرتي النمو المضاد للفقراء والنمو بلا فرص عمل.

وعليه، تدور إشكالية البحث حول محاولة فهم العلاقة بين السياسة المالية (الإنفاق العام والضرائب) والنمو الشامل كأحد المفاهيم الحديثة للنمو، وذلك بالتطبيق على حالة الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). وتتلخص في السؤال الرئيس التالي :

ماهي العلاقة بين السياسة المالية وأهداف النمو الشامل في مصر ؟

٣- أهداف الدراسة : ويتمثل الهدف الرئيس للدراسة فيما يلي :

" تحليل وقياس العلاقة بين السياسة المالية وأهداف النمو الشامل في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)."

وإلى جانب ذلك مجموعة الأهداف الفرعية التالية :

- معرفة العلاقة بين أدوات السياسة المالية ومفاهيم النمو الاقتصادي الحديثة (نظريا وتطبيقا).
- تحليل تطورات (هيكل وأداء) السياسة المالية في مصر : الشق الإنفاقي والضرائبي.
- الوقوف على الوضع الراهن لأهداف النمو الشامل في مصر.
- محاول صياغة سياسة مثلي تعزز من دور السياسة المالية من أجل النمو الشامل.
- ٤- أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية بغرفتيها السياسة الإنفاقية والسياسية الضريبية، في تحقيق أهداف النمو الشامل ذات التعدد في الأبعاد والتنوع في المكونات، وتتزايد هذه الأهمية على ضوء حركات التغيير في مصر والمنطقة العربية بما يستوجب على صانعي السياسة الاقتصادية، العناية الكاملة بتلك العلاقة الرابطة بين السياسة المالية وأهداف النمو الشامل.

٥- فرضيات الدراسة: وتتمثل فيما يلي :

- يبدأ الإتصال بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام والضرائب) وبين أهداف النمو الشامل (معدل النمو- معدل البطالة- عدالة توزيع الدخل)، عبر دراسة وتحليل إتجاهات ومسارات كل منهما على ضوء النهج الاقتصادي المتبع في الاقتصاد المصري منذ تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي من جانب، ومعرفة نقاط التماس التي تعمل على رفع كفاءة الإنفاق العام وإصلاح السياسة الضريبية وتدعيم دورهما في تحقيق أهداف النمو الشامل من جانب آخر.
- لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية (الإنفاق العام إلى الناتج- الإيرادات الضريبية إلى الناتج- العجز الكلي إلى الناتج) ومعدل النمو الاقتصادي الشامل في مصر.

٦- منهج الدراسة: تعتمد الدراسة - في سبيل إختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها- على المنهج التحليلي الوصفي في تبيان العلاقة الرابطة بين السياسة المالية وأهداف النمو الشامل في النظرية وعدد من الدراسات التطبيقية. كما تحلل الدراسة تطورات السياسة المالية بشقيها الإنفاق العام والضرائب، وعلاقتهم بالنمو الشامل كمصطلح حديث الأخذ به في الاقتصاد المصري، مع رصد تطورات ومحدداته هو الآخر. وإلى جانب ذلك تعتمد على المنهج المذكور في محاول صياغة سياسة مالية مثلى من أجل تعزيز النمو الشامل وتدعيم وتقوية العلاقة بينهما. كما تعتمد الدراسة على المنهج القياسي عبر استخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL في تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية (الإنفاق العام إلى الناتج- الإيرادات الضريبية إلى الناتج- العجز الكلي إلى الناتج) ومعدل النمو الاقتصادي في مصر. وذلك بدءاً من التحقق من وجود إستقرارية وما يتلوها من خطوات في آلية عمل النموذج، بإستخدام كل من السلاسل الزمنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٩).

القسم الاول

تحليل تطورات السياسة المالية في مصر : الإنفاق العام والضرائب نموذجاً.

بناء على الفلسفة الاقتصادية التي تتوكل عليها السياسة المالية، نجدها تنطلق من عدة منطلقات بدء من تحقيق الضبط المالي ووضع معدلات العجز والدين العام في اتجاه نزولى من خلال ترشيد الإنفاق العام وإعادة ترتيبه وزيادة الإيرادات، والمساهمة في زيادة معدلات النمو والتشغيل من خلال تهيئة بيئة أعمال محفزة للقطاع الخاص، وانتهاءً بزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية والتوسع في البرامج الأكثر للفئات الأولى بالرعاية مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في نهاية ٢٠١٦.

ولأن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في ذاته، لكنه مجرد وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بتعظيم كفاءة تخصيص الموارد الوطنية، وتأمين عدالة توزيع الدخل القومي. ومن حيث وسائله، يتحقق الإصلاح الاقتصادي بسياسات وبرامج تستوجب المراجعة، بما يرتقى بالكفاءة الاقتصادية والتنمية الإنسانية والاقتصاد الحقيقي. وباعتبار السياسة المالية أحد أهم السياسات الداعمة والدافعة نحو تحقيق أهداف التنمية، فقد أسند إلى السياسة المالية في الاقتصاد المصري، دوراً في سياق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مساهمته القديم " التثبيت والتكيف الهيكلي " وفي تطبيقاته في نهاية عام ٢٠١٦. والتي إشتملت على عدة سياسات تعلق بعضها بسياسات الإصلاح والضبط المالي وثانيهما بسياسات دفع النشاط الاقتصادي، وثالثها بسياسات تحسين برامج الحماية الاجتماعية.

وعن فلسفة مكونات وأدوات السياسة المالية يتعامل الناس في مصر مع الضرائب حق للدولة وعلى المواطن أن يدفعها طالما يعيش في الدولة أو يحمل جنسيتها بدون ربط الضرائب بمستوى الخدمات. ولعل هذا التصور هو السبب وراء تهرب الكثير من الأفراد والشركات من دفع الضرائب طالما كان ذلك متاحاً. لكن تلك النظرة ليست

بالضرورة النظرة الصحيحة. فبحسب ما يرى (الشنيطي، ٢٠١٥) فالمواطن يقوم بدفع قيمة الخدمات الخاصة من أكل وشرب وملابس بشكل مباشر. بينما من المفترض أن الضريبة المحصلة هي ثمن الخدمات العامة من طرق وكبارى وأمن حيث تستخدم الحكومة الضرائب لتقديم تلك الخدمات. ومن هذه الزاوية، كلما شعر المواطن بتحسن الخدمات كلما إنخفضت رغبته في التهرب الضريبي وعلى هذا النحو، تعتبر الضريبة إحدى وسائل السياسة المالية التي تستطيع الدولة إستخدامها لتشجيع الاقتصاد وإعطاء ميزة تنافسية لبعض القطاعات مثل تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة وتشجيع الشركات فى الصعيد وتشجيع مشروعات الطاقة المتجددة وهو ما يغيب عن السياسة الضريبية ويعد أمر سلبى يحتاج لإعادة النظر سواء فى هيكلة النظام الضريبي أو فى التواصل مع المواطنين.

وعلى صعيد الإنفاق العام، تشكل المصروفات والإستخدامات العامة عموماً تجسيدا لدور الدولة فى الاقتصاد ومحدداً لقدرتها على تنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الدولة فى مصر منذ التسعينيات وما قبلها فى غياهب السبعينيات قد تركت الباب على مصراعيه للقطاع الخاص لقيادة زمام التنمية. وعلى هذا فدورها وإن كان لايزال إلا أنه تراجع وبشده خاصة فى مجالات الإنتاج والتشغيل. ولعل ما عرضه أحد المفكرين خير دليل على إختلاط وتشنت السياسة المالية وتعاضم ثقبها فى ظل الوصول إلى الحدود القصوى من الفساد والبيروقراطية وإنعدام المسائلة على أوجه هذا الإنفاق وعلى مدى كفاءته.

وعلى هذا النحو فقد تم تغيير المسار الاقتصادي لمصر وإتبعته منهج اقتصادي ينتمي إلى فكر الليبرالية الجديدة، الذي ينصب على عوامل اقتصادية بحثة فى الأساس، ويقترن بتقليص دور الدولة فى الحياة الاقتصادية، والإعتماد بشكل متزايد على آليات السوق، سواء فى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية، وسيادة المشروع الخاص بدعوى أنه يخلق دوافع ومحركات قوية للتقدم الاقتصادي، وتحرير التجارة فى ظل مقررات منظمة التجارة الدولية، بإعتبار أن التحرير الكامل كفيل بالنهوض بقطاع

التصدير وتعزيز تنافسيته العالمية . بما يعني أن فلسفة السياسة المالية بصفة عامة، لا تهدف إلى جلب إيرادات فقط، بل إلى تحقيق العدالة الاجتماعية أيضاً.

وبحسب (كريم، ١٩٨٧) ، فإن وجود مجموعات من الأفراد تحقق دخولا كبيرة بالمقارنة إلى مجموعات أخرى، يجعل من أدوات السياسة المالية وسيلة لإعادة توزيع الدخل بين هذه المجموعات بحيث تأخذ من الأولى في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة تفرض على السلع والخدمات التي تطلبها هذه الفئات، وتعطي الثانية في شكل إعانات وخدمات مجانية لرفع مستوى معيشتها. وعلى هذا النحو لا ينحصر دور السياسة المالية على إعادة التوزيع، بل يمتد أيضاً إلى توزيع الفرص الاقتصادية جغرافياً وعبر الأجيال المختلفة. وعن دورها في النمو ذهبت دراسة (مجاهد، ٢٠١٦) إلى أن تطبيق السياسة المالية في مصر خلال الفترة محل الدراسة كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن التغيير في السياسة المالية معبرا عنه بالإنفاق الحكومي أظهر أثرا معنوياً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالعام التالي له مباشرة.

وعلى ضوء ما تقدم، يتوجب علينا تحليل سلوك مكونات السياسة المالية ممثلة في الإنفاق العام والسياسة الضريبية، منذ بدء تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٨.

أولاً : الإنفاق العام في مصر : التطورات والمكونات

تنطلق دراسة تطور الإنفاق العام في الاقتصاد المصري من أهمية الدور الذي يمارسه في تحقيق أهداف النمو الشامل، وإذ يتوقف هذا الدور على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، لا تزال فكرة أو إشكالية الحجم الأمثل للإنفاق العام تثور وما يتبعها ليس فقط من مدى ملائمة مستوى هذا الإنفاق وهيكله، ولكن أيضاً بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية في المجالات التي تحتاج إلى التدخل الحكومي. وعلى ضوء أن الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي

يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلى، ومن ثم على النمو، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه، ففي ظل محدودية الموارد المتاحة لذلك الإنفاق، يصبح من الضروري التأكد من كفاءة إنفاق تلك الموارد وإستغلالها الإستغلال الأمثل. فقد أكدت دراسة (الباز، ٢٠١٤) على أن مستويات كفاءة الإنفاق العام فى مصر أخذت فى التراجع طوال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠١١/٢٠١٢، وذلك على الرغم من تزايد متوسط حجم الإنفاق العام الإجمالى بالأسعار الثابتة، مشيرة إلى أن هذه المؤشرات تؤكد الإنطباع العام السائد بضعف مستوى كفاءة الإنفاق العام الإجمالى فى مصر.

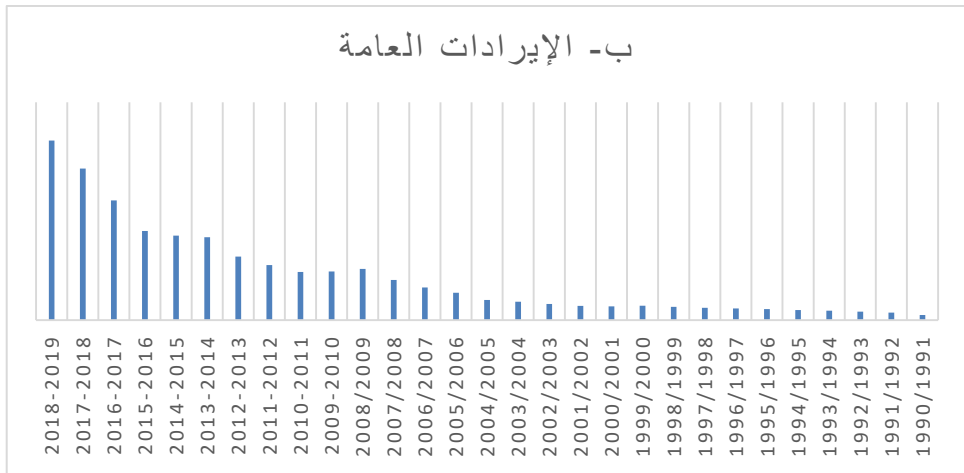
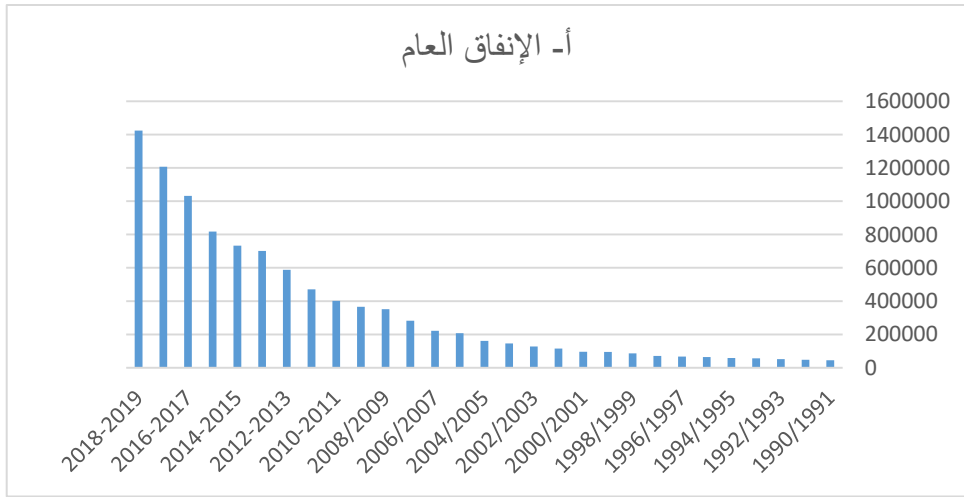
كذلك حلت دراسة (الغالى، ٢٠١٧) العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في مصر للمدة - (١٩٧٥ - ٢٠١٠) في الأجلين القصير والطويل، واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين، فرضية فاجنر Wagner's law ترى أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام، في حين هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي في ظل الطروحات الكينزية، في هذه الدراسة تم إستخدام الأساليب القياسية الحديثة كإختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر ومنهجية جوهانسن-جسليوس وانموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وسببية جرانجر. وأوضحت نتائج الاختبارات أن الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تتصفان بخاصية الجذور الوحودية وأنهما على علاقة تكاملية مشتركة، وتشير النتائج الإحصائية للأنموذج وجود دلائل على أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام.

وبإستعراض تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج يتضح أنها كانت ٤٠% عام ١٩٩٠/١٩٩١ ومع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ذات الطبيعة الإنكماشية، سرعان ما تراجعت إلى أدنى مستوياتها خلال عقد التسعينيات لتسجل ٢٥.٤٦% عام ١٩٩٧/١٩٩٨. إلا أنها عادت الإرتفاع بشكل طفيف في العام التالي، وخلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠١٨/٢٠١٩)، أخذت إتجاهاً متذبذباً بين الإرتفاع

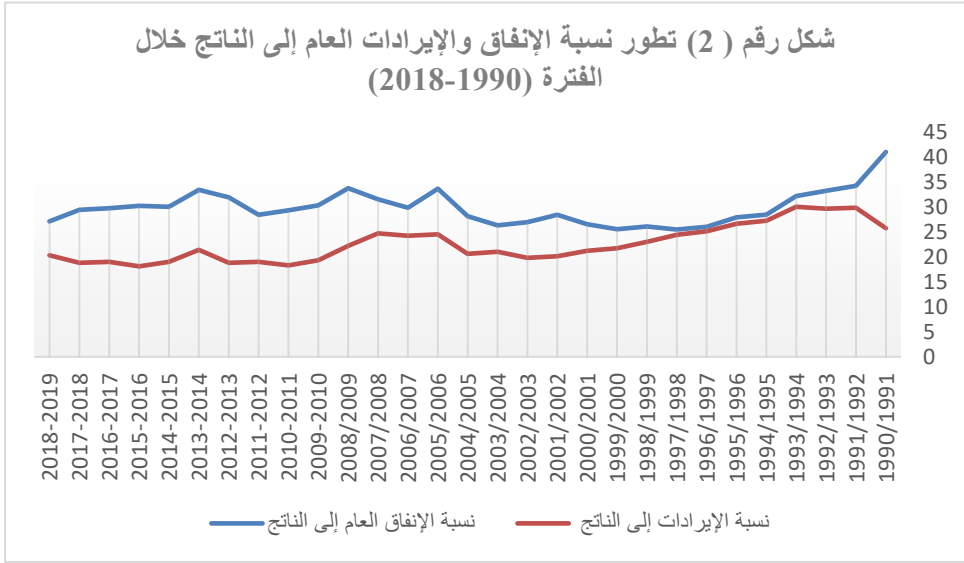
وإنخفاض، ورغم ذلك فقد وصلت إلى ثاني أعلى معدلاتها على الإطلاق في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتتحقق ٣٣.٧% وكأنها على موعد مع الإرتفاع فقط في أوقات الأزمات.

ويبقى تحليل مكونات أو هيكل الإنفاق العام هو الأكثر أهمية والأصوب دلالة في شرح تأثير الإنفاق العام – بإعتباره الأداة الأولى للسياسة المالية- على النمو، فما بين الشق الجاري والرأسمالي، لم تكن هناك رؤية إستراتيجية توضح بشكل قاطع الأهداف العامة للإنفاق، ومن ثم إنعكاساتها على النمو. وبشكل عام يتضح وجود إتجاه عام هابط في الإنفاق العام هابط في نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك وجود اتجاه عام هابط في نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي النفقات العامة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ لترتفع مع فترات الركود. وتبدأ مرة أخرى في اتجاه عام هابط من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، لترتفع قليلاً لتكون ١٢.١% ثم ١٢.٣% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وإستمرت الزيادة لترتفع جملة شراء الأصول غير المالية في العام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٤.٤ مليار جنيه بعد أن كانت في العام السابق ٤٣.٤ مليار جنيه، لينخفض بعد ذلك في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١٠ ٣٨ مليار جنيه بمعدل تراجع قدره ٢١.٥% وذلك لتوقف تنفيذ بعض المشروعات على إثر إندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وظلت هذه النسبة في تراجع مستمر وصولاً إلى ٢٧.١% في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعزى هذا التراجع في السنوات الثلاث الأخيرة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ذو التوجه الإنكماشى.

شكل رقم (١) تطور قيمة الإنفاق والإيرادات العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية، الحسابات الختامية، أعداد مختلفة.

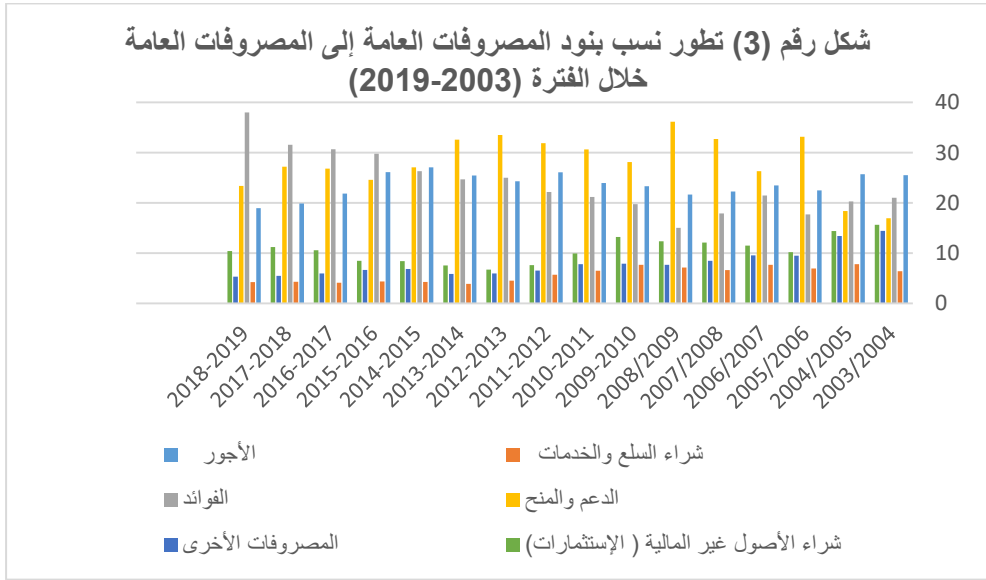


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية، الحسابات الختامية، أعداد مختلفة.

ويوضح الشكل رقم (3) التقسيم الاقتصادي للمصرفيات العامة خلال الفترة (2003/2004-2018/2019)، ومما هو ملاحظ استحوذ للثلاثي الفوائد والدعم والأجور . فالفوائد إلى المصرفيات العامة تصاعدت من 21% في العام 2003/2004 إلى 25% تقريباً عام 2012/2013 وصولاً إلى 38% في موازنة 2018/2019، أي أنها تحتل ما أكثر من ثلث المصرفيات العامة، وهو ما يشير إلى وضع خطير جراء التوجه إلى الإقتراض الداخلي والخارجي على خلفية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومع إلتهاام فوائد الديون لأكثر من ثلث المصرفيات تُغل

يد الدولة وربما تعجز عن تحقيق أهداف السياسة المالية التي تلبي إحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن تصاعد قيمة ونسبة فوائد الديون ما هو إلا أحد أوجه فشل السياسة المالية في معالجة قضية الديون برمتها. فيما جاء في المرتبة الثانية الإنفاق العام على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الذي قفز من ١٦.٩% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٣٣.٥% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ثم ما لبس أن تراجع مع برامج خفض الدعم إلى ٢٣.٤% في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩.

وفي ذات الوقت، تراجعت نسبة الأجور إلى الإنفاق العام في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، فبعد أن ٢٥.٥% في بداية الفترة وصلت إلى ذروتها في موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ مسجلة ٢٧.١%، قبل أن تتراجع بصورة ملحوظة إلى ١٩% تقريبا في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩. وهذا التراجع هو نتاج لحالة جمود الأجور التي شهدتها السنوات الثلاثة الأخيرة والتي تم خلالها غض الطرف عن السياسة الأجرية، وإعتبارها فقط عبء ثقيل على كاهل الموازنة العامة. غير أن النظر في داخل هيكل الأجور يمكن أن يعطينا صورة مغايرة عما قد تثيره الحكومة من وقت لآخر كشماعة يُعلق عليها تراجع مجهوداتها في تحقيق أهداف التنمية. ويُضحض ذلك ما قدمه الوصال من أن أعداد العاملين في الجهاز الحكومي لم تشهد زيادات ضخمة أو هائلة منذ ٢٠٠٣ كما يروج البعض وإنما كان متوسط معدل النمو السنوي منخفضا ولم يتجاوز ١.٢%. في الوقت ذاته لا تتجاوز نسبة العمالة الحكومية إلى عدد السكان ٧.٦%. وهي نسبة تقل عن كبريات الدول الرأسمالية كالإتحاد الأوروبي ٧.٨% و ٩.٢% و ٩.٨% في بريطانيا وفرنسا على الترتيب. ورغم وصول نسبة الأجور إلى الإنفاق العام إلى ١٩% وهي تناظر الدول مرتفعة الدخل. إلا أن جذور المشكلة لا تتصل بحالة الأرقام فقط، بل تمتد لتغوص في أعماق نظام الأجور في مصر الذي يعج بعديد من صور الإختلالات وأوجه عدم العدالة وتراجع مؤشرات الكفاءة. كما تراجعت نسبتا المصروفات الأخرى من ١٤.٤% إلى ٥.٣% ما بين بداية ونهاية الفترة (٢٠١٩/٢٠٠٣). كذلك سلكت نسبة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية نفس الإتجاه الهبوطي لتفقد ثلث قيمتها وتراجع من ١٥.٦% إلى ١٠.٤%.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية، الحسابات الختامية، أعداد مختلفة.

وعلى ضوء هذا، لم يكن الاقتصاد المصري يبعيد عن كلا النهجين، إذ طبق الأول في عصر الاشتراكية في الستينيات من القرن الماضي، فيما طبق الثاني منذ الإنفتاح الإقتصادي في نهاية القرن العشرين. وتكشف متابعة التطورات الاقتصادية في مصر أن معدلات الاستثمار مازالت- كما ونوعاً- دون المستويات المنشودة لتحقيق الأهداف التنموية والمتمثلة أساساً في زيادة معدلات النمو والتشغيل، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتنشيط الصادرات وتعميق الاندماج في السوق العالمية. وتبين أن الاسـتثمار الإجمالي مازال من حيث معدله وكفاءته دون المستويات المنشودة. وأن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص كانت تميل في معظم الوقت لأن تكون تكاملية بشكل عام.

ولعل هذا ما أوضحتة دراسة (فوزري والمغربيل، ٢٠٠٢) في دوال استجابة الاستثمار الخاص للمحفزات أن طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في مصر، تختلف في حالة الاستثمار العام في البنية الأساسية مقارنة بالاستثمار العام في غير البنية الأساسية؛ وأن الاستثمار العام يمارس تأثيره على الاستثمار الخاص من خلال قناتين أو آليتين رئيسيتين هما : إنتاجية وربحية الاستثمار الخاص، وحجم الموارد التمويلية المتاحة له. فضلا عما تقدم، تبين أن الزيادة في معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي تمارس أثرا إيجابيا على الاستثمار الخاص (أثر المعجل). هذا فضلا عما تمارسه المتغيرات الكلية الأخرى بالنموذج من تأثير على الاستثمار الخاص. أن هناك علاقة تكامل (طردية) بين الاستثمار العام في البنية الأساسية وبين الاستثمار الخاص. ويمكن تفسير هذه العلاقة الطردية أو التكاملية بأن زيادة الاستثمار العام في البنية الأساسية تؤدي إلى زيادة إنتاجية الاستثمار الخاص. هذا بالإضافة إلى أن الزيادة في الاستثمار العام من الممكن أن تؤثر إيجابيا على الاستثمار الخاص من خلال زيادة الدخل ومن ثم الطلب الكلي (أثر المضاعف). وأخيرا بأن زيادة الاستثمار العام تؤدي من خلال العلاقات التشابكية والتعاقد من الباطن والتوريدات الحكومية إلى زيادة الطلب على منتجات القطاع الخاص، ومن ثم زيادة إيراداته. بالإضافة إلى أنه من الممكن أن تمارس الزيادة في الاستثمار العام تأثيرها الإيجابي على الاستثمار الخاص من خلال زيادة الدخل ومن ثم الطلب الكلي (أثر المضاعف).

ويوضح الشكل رقم (٤) والجدول رقم (١) تطور عجز الموازنة العامة في مصر، إذ لم يكن بمقدور الاقتصاد المصري ممثلا في صانعي سياساته، الخروج عن المسار الدولي للإصلاح الاقتصادي دون السير في ركاب مؤسستا صندوق النقد والبنك الدوليين، مطبقا برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. والذي في ظلها بات الطابع الإنكماشى، الهادف إلى تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة، وذلك من خلال تخفيض قيمة بنود الإنفاق الرئيسية، وخاصة في مجال الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والعمل على زيادة الإيرادات من خلال فرض بعض الضرائب الجديدة

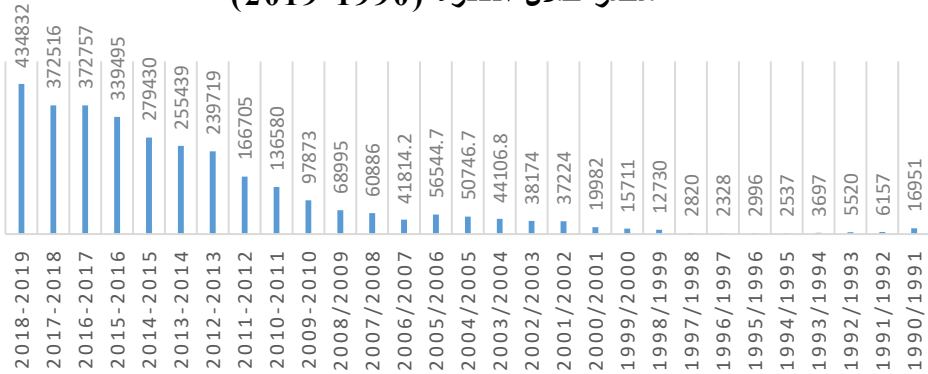
مثل -ضريبة المبيعات- وزيادة رسوم بعض الخدمات والتحول نحو ضريبة القيمة المضافة. ويعد عجز الموازنة العامة للدولة، من أهم المؤشرات التي يقاس بها الأداء المالي للدولة وكلما استطعنا تخفيض هذا العجز إلى الحدود الممكنة كلما كان ذلك توجهاً نحو المسار الصحيح لإصلاح المالية العامة للدولة، وذلك انطلاقاً من أن علاج عجز الموازنة لا يعني إنهاء العجز، بل يشير إلى المستوي الذي يصبح عنده الاقتصاد قادراً علي النمو دون مشكلات تضخمية أو ركود، وهي مسألة يجب أن تتم في إطار رؤية تنموية متكاملة ومن منظور شامل وواسع .

وكالعادة كانت الآثار في مجال السياسات العامة حميدة في السنوات الأولى التالية للتطبيق – منذ مايو ١٩٩١- ليس فقط في إنخفاض في قيمة ونسبة العجز في الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، بل كان هناك فائضاً في الموازنة في السنوات ١٩٩٣/١٩٩٢ - ١٩٩٥/١٩٩٤. وإجمالاً بلغ متوسط نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج خلال النصف الأول من التسعينيات ٠.٣% تقريباً، وهي نسبة منخفضة جداً في ضوء الأداء السابق خلال العقد المنصرم من جانب، والمعايير الدولية الخاصة بنسب العجز في الموازنة العامة. وتراجع العجز الكلي من ٢١٧١٢ مليون جنية وبنسبة ١٩.٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٣٧ مليون جنية عام ١٩٩٥ وبنسبة ١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي ثم إلى ٢٠٥١ مليون جنية وبنسبة ٣.٧% عام ١٩٩٩، وكان أدنى مستوى لنسبة العجز قد تحقق في عام ١٩٩٧ والبالغ ٠.٩% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبصرف النظر عن الآثار الاقتصادية الإنكماشية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي من إنخفاض لمعدلات النمو الاقتصادي وإرتفاع في معدلات البطالة والآثار الاجتماعية السلبية لها من تدهور في مستويات الفئات محدودة الدخل والفقراء فإن " الوصفة " التي تبنتها الحكومة المصرية للإصلاح الاقتصادي لم تواجه الأسباب الحقيقية لأزمة الاقتصاد المصري ولا جذور مشكلة العجز في الموازنة العامة ولا الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها، ولم تقترب أيضاً من الاختلالات الهيكلية التي

تعرقل حركة الاقتصاد المصري، ولذا فإنه لم تمض إلا سنوات قليلة حتى عاد عجز الموازنة العامة بشكل يفوق ما كان عليه في بداية تطبيقات البرنامج، إذ ارتفع من حوالي ٢.٨ مليار جنية في العام المالي ١٩٩٧/٩٨ إلى ما يقارب ٩ مليار جنية في العام التالي له، ثم ما لبث أن قفز إلى الضعف في بداية الألفية الثالثة ٢٠٠٠/٠١ وصول إلى ٤ أضعاف ذلك في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وفي الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)، تزايدت القيمة المطلقة للعجز الكلي للموازنة العامة، حيث زادت من ٣٢.٧ مليار جنية وبنسبة ١٠.٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ إلى ٣٩.٩ مليار جنية، وبنسبة ١٣.٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢/٢٠١٣، باستثناء الأعوام ٢٠٠٠/٢٠٠١، والبالغ ٢٨.٩ مليار جنية وبنسبة ٨.١% من الناتج المحلي الإجمالي وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، الذي إنخفض بمقدار ١.٢ مليار جنية عن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، حيث بلغ ٥٠.٤ مليار جنية. فيما وصل العجز الكلي في موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٣.٧% من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٥٥.٤٤ مليار جنية. وبالرغم من قرارات تخفيض الدعم في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تبنته الحكومة المصرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، فقد زاد العجز الكلي ليسجل ٢٧٩.٤٣٠ و٣٣٩.٤٩٥ مليار جنيه عامي ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦ على التوالي. قبل أن تصل قيمته إلى ٣٧٩.٥٩٠ مليار جنية ونسبته إلى الناتج (١٠.٩%) في ٢٠١٦/٢٠١٧. بينما تراجع في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بقيمة ٣٧١.١٠٨ مليار جنية ونسبة ٩% من الناتج. لكنها سرعان ما عادت أدراجاً ووصلت إلى ٤٣٥٩٥ مليار جنية في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩، إلا أن نسبتها إلى الناتج إستمرت في التراجع لتسجل ٨.٤%. وهو ما يعني تراجعاً في نسبة العجز إلى الناتج، غير أن هذا على خلفية برنامج الإصلاح الذي سرعان ما تنخفض العجوزات على خلفية تخفيض عدد من البنود وأوجه الإنفاق، بما يعين أنه ليس نتاجاً لجهود تنموية.

شكل رقم (4) قيمة العجز الكلي في الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية، الحسابات الختامية والتقارير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

وتواصل الحكومة في ضوء الرؤية الإستراتيجية التي أعلنتها من خلال البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦، مدعوماً بتفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية المكفولة بإجراءات للحماية الاجتماعية التي تسعى إلى رفع معدلات النمو وزيادة معدلات التشغيل وتحسين كفاءة أداء الخدمات المقدمة للمواطنين مع التوسع والتنوع في برامج الحماية الاجتماعية للمواطنين من أصحاب الدخل المنخفضة والأولى بالرعاية.

ثانياً : السياسة الضريبية في مصر:

لاشك أن السياسة الضريبية لها إنعكاسات هامة على النشاط الاقتصادي بإعتبار أن الضرائب تعتبر من أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة، مما يؤدي إلى تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة وتقليل اللجوء إلى الإصدار النقدي لمواجهة هذا العجز وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية. كما أن الضرائب تعتبر من الوسائل الهامة في تنشيط وتحفيز الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو

أجنبية بغرض زيادة الإنتاج ومن ثم مواجهة الضغوط التضخمية وما يترتب على ذلك من إمتصاص البطالة، حيث تلعب دوراً هاماً و مؤثراً في تحديد قرار الاستثمار، إذ أن المستثمر حين يقرر إختيار دولة ما للاستثمار فإن إستفساره الأول بجانب استفسارات أخرى يكون عن المعاملة الضريبية، التي يمكن أن يخضع لها سواء من ناحية أرباحه أو الضرائب المقررة على منتجاته أو على دخله.

وهنا تشكل الضريبة كأداة وكسياسة أحد أهم المعاول لتحقيق الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتزايد أهميتها في الإنعكاسات التي تحدثها على صعيد النشاط الاقتصادي، كونه أحد أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة. ومن هذا الباب تؤدي إلى تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة وتقلل من اللجوء للإصدار النقدي المصحوب عادة بضغوط تضخمية من جانب. ومن جانب آخر تعد الضريبة وسيلة ذات دور فعال في تنشيط وتحفيز الإستثمار المحلي منها والاجنبي بغرض زيادة الإنتاج. ومن ثم مواجهة الضغوط التضخمية – وهنا يكمن دور السياسة الضريبية في معالجة الإختلال بين العرض والطلب عبر تحفيز النشاط الإستثماري- وما يترتب عليه من إمتصاص البطالة، وذلك كنتاج لتحديد قرارات الإستثمار عبر المقارنة بين العائد والتكلفة

ولذا فلم يقتصر دور الضريبة على تمويل الخزانة العامة، بل تم النظر إليها أيضا على أنها أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الإدخار في طريق تحقيق التنمية المستدامة. ولأن النظام الضريبي لا بد له من فلسفة تعكس الأوضاع والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، كانت محل إهتمام صانعي السياسة الاقتصادية في مصر، وأحد أركان الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات ومنتصف العقد الثانية من الألفية. ونظراً لسيطرة الهدف المالي على المشهد صدرت عدة عدة قوانين كان أهمها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بالضريبة على المبيعات. وقد تم إصدار قانون الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الذي تقوم مواده على تطبيق مفهوم اقتصادي جديد مرن يساعد على الإستثمار والتنمية، ويساعد على رفع

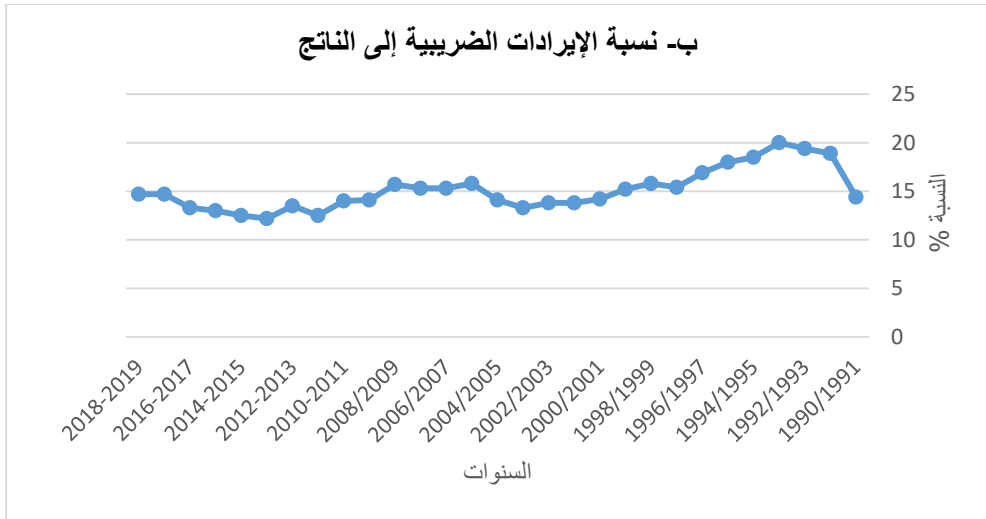
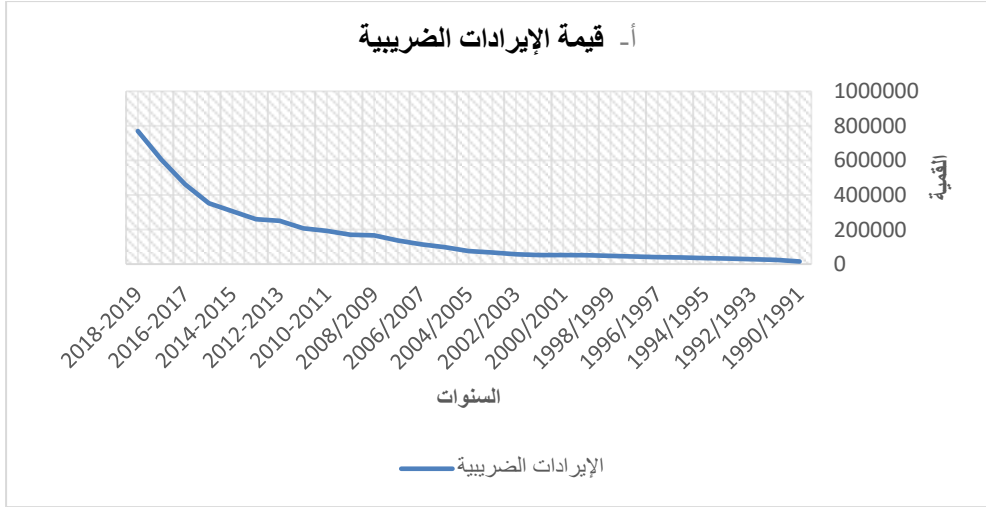
مستوى معيشة الأفراد ، كذلك شهد النظام الضريبي تعديلات في قانون الجمارك بإجراء تخفيضات كبيرة على معظم البنود الجمركية خاصة تلك المتعلقة بالخامات والمدخلات الوسيطة في الانتاج، وذلك لتخفيض تكاليف الإنتاج وللتشجيع على الإستثمار والقدرة على المنافسة العالمية تماشياً مع إتفاقية الجات. كما شهد النظام الضريبي تعديلات في قانون الضريبة العامة على المبيعات لاحتداث تيسيرات على المسجلين ولحل بعض المشاكل التطبيقية وللتشجيع على الاستثمار ورفع المعاناة عن محدودى الدخل.

وقد تطور دور الضريبة في العصر الحديث وإتساع نطاقه وصولاً إلى أهداف السياسة العامة، إذ تُعد المصدر الأول للإيرادات كظهير للإنفاق العام وداعم للنمو الاقتصادي، الذي تتصل معه بصورة مباشرة عن التأثير في مكوناته (الإستهلاك والإستثمار)، أو بصورة غير مباشرة عن طريق الإنفاق الحكومي. وتكمن أهم نقطة مرجعية للسياسة الضريبية في تلك الآثار التي تتمخض عنها على مستوى النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والعدالة من خلال التأثير على قرارات الإستثمار والإنتاج والإستهلاك والأسعار. ويوضح الشكل رقم (٥) تطور قيمة الإيرادات الضريبية إلى الناتج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) ، والتي شهدت إتجاها تصاعديا وصلت خلاله من ١٥٩٣١ مليون جنية إلى ٧٧٠٢٨٠ مليون جنية أي أنها تصاعدت بمقا يقارب خمسة أضعاف. وهي نتاج للتوسع في النشاط الاقتصادي وإتساع القاعدة الضريبية وعلى سبيل المثال لا الحصر نتاج زيادة القرية القطعية على التبغ والسجائر وإقرار قانون رسم التنمية، وقد زادت الإيرادات الضريبية زيادة ملحوظة بنحو ٥٨ مليار جنية بنسبة ١٦.٤% لتصل إلى ٧٧٠٢٨٠ مليون جنية، حيث سجلت ضريبة القيمة المضافة ٢١٨ مليار جنية بنسبة زيادة بلغت ٢٠.٧ (بنحو ٣٧.٥ مليار جنية) فضلا عن زيادة الضرائب على المهن الحرة (بنسبة ٤٧.٥%) والضريبة على الشركات (١٢.٨%) والضريبة على المرتبات (بنسبة ٣٢.١%) وقد إرتفعت المتحصلات الضريبية من التجارة الدولية لتسجل ٢٦.١ مليار جنية بنسبة زيادة ١٧.٨ (بنحو ٣.٩ مليار جنية) مقارنة بين موازنتي ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٩/٢٠١٨.

وينقسم هيكل الإيرادات الضريبية في مصر إلى أربع فئات هي الضريبة على الدخل والتي تعد الممول الأول لها والمصدر الرئيس إذ وصلت نسبتها إلى الإيرادات الضريبية ٤٠.٦% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و ٤٨.٨% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ قبل أن تتراجع إلى ٤٢.٤% و ٣٢.٨٧% عامي ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٨/٢٠١٩. إلا أنها لازالت تشكل النسبة الكبرى والعنصر الأكثر أهمية في جانب الإيرادات الضريبية. يأتي بعدها الضرائب على السلع والخدمات والتي وصلت من ٣٩.٥% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٤٠.١٧% عام ٢٠١٤/٢٠١٥، قبل أن تقفز لتكون المصدر الأول للإيرادات الضريبية وتأخذ مكان نظيرتها الضريبة على الدخل لتسجل نسبة ٤٧.٨٨% في موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٩ في أعقاب تطبيق ضريبة القيمة المضافة. فيما لم تتجاوز كل من الضرائب على التجارة الدولية (جمارك) والضريبة على الممتلكات حاجز ١٠% ما عدا عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ كانت ١٣.٧%، وبلغت ٥.٨٨% عام ٢٠١٨/٢٠١٩. وكانت نسبة الضريبة على الممتلكات إلى الإيرادات العامة هي ٩.٣٤% في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩.

وفي سياق مغاير يتمثل في مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج، فبعد الوصول إلى نسبة ١٨.٩% عام ١٩٩١/١٩٩٢ ثم ٢٠% عام ١٩٩٣/١٩٩٤ أخذت هذه النسبة إتجاهها تنازليا وصولا إلى ١٣.٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ثم إستمرت في التراجع حتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بنسبة ١٢.٥%، غير أنها إرتفعت بمقدار نقطتين وصولا إلى ١٤.٧% في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير ذلك الوضع إلى الإنخفاض الكبير في مساهمة الضرائب في الاقتصاد القومي والضعف الشديد في الطاقة الضريبية وهو ما يرجع الى العديد من الأسباب يأتي على رأسها محدودية المجتمع الضريبي، إذ مازالت هناك العديد من الأنشطة والقطاعات التي لا تخضع للنظام الضريبي المصري يقع معظمها لدى أصحاب الدخل العليا وأصحاب الثروات.

شكل رقم (٥) تطور قيمة الإيرادات الضريبية ونسبتها إلى الناتج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة المالية، الحسابات الختامية، والتقارير المالي الشهري، إعداد مختلفة.

ومن الجلى ان الهيكل الضريبي المصري، يعتمد بصورة كبيرة على الضرائب غير المباشرة التي يقع عبئها على عاتق المستهلك الأخير. إلى جانب ذلك يوجد ملامح آخر يتعلق بوجه الضرائب ودورها في تحقيق العدالة وهو الإنحياز لصالح أصحاب الدخل المرتفعة على حساب ذوي الدخل المحدودة. ومما يؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة (عسيلي، ٢٠١٥) من أن الضرائب على السلع والخدمات من أهم خيارات السياسة الضريبية أمام صناعي القرار، حيث إنخفاض حجم الآثار السلبية المرتبطة والمؤثرة على أداء الاقتصاد، أما الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح فهي الخيار الأقل ملائمة من حيث تأثيرها على النمو الاقتصادي على الرغم من أنها تعد دُعامة من دعائم تحقيق العدالة الإجتماعية ومطلب من أهم مطالب ثورة يناير ٢٠١١.

ويرى العيسوي إن الإيرادات كانت ستزيد بدرجة أكبر فيما لو أعيدت هيكلة الضريبة التصاعدية على دخول الأفراد بزيادة عدد الشرائح والتدرج في أسعار الضريبة لتصل إلى ٥٠% أو ٦٠% على الشرائح الأعلى، وفيما لو تحولت الضريبة الموحدة على الشركات إلى ضريبة تصاعدية، وفيما لو فرضت ضريبة على المكاسب الرأسمالية، لاسيما في مجال التصرفات العقارية وتعاملات البورصة، وفيما لو زيدت الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات على الواردات الكمالية والإستهلاك الترفي، وإزاء هذا الطرح لابد لصانعي السياسة الضريبية وما فوقها من سياسة مالية بإعادة النظر في الأبعاد المختلفة للنظام والسياسة الضريبية. بما يعكس الأهداف الحقيقية لكلاهما. ويتوقف نجاح المنظومة الضريبية على الموائمة بين تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتوفير أسس ومقومات الإستدامة المالية.

القسم الثاني

تطور النمو الشامل في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)

يعد تحقيق النمو الاقتصادي وإستدامته الهدف الأول الذي أحد تسعى جميع الدول نحو تحقيقه. وفي ذات الوقت يمثل أيضاً الوصول إلى التوظيف الكامل لعنصر العمل، أحد تبعات أو مسببات هذا النمو. ولا يبقى الأمر حيال تحقيق النمو فقط بل أيضاً يصوب النظر تجاه مكونات هذا النمو غنعكاساته على الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية المتصلة به بشكل مباشر أو التي تكون على علاقة غير مباشرة. وذلك على النحو التالي :

١- **هدف النمو الاقتصادي :** بعد التراجع الحاد للنمو خلال عام ١٩٩٢/١٩٩١ أعقاب الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار بغية مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية الملموسة التي كانت مصر تواجهها، إستطاع برنامج الإصلاح الاقتصادي تقليل درجة هذه الاختلالات على المستوى الجزئي وتحقيق ظروف مواتية لتحقيق نمو مستدام، إستعاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عافيته خلال عام ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى الذروة متجاوزاً ٦% في عام ١٩٩٧/١٩٩٨. ويمكن إرجاع هذا النمو إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص التي تركزت بصفة أساسية في تراكم المخزون، أكثر منه إلى الزيادة في تكوين رأس المال الإجمالي الثابت وفي استثمارات القطاع العام في مشروعات البنية التحتية الكبرى. إلا أن الاقتصاد المصري واجه منذ ذلك الوقت عدة صدمات خارجية، حيث بدأ معدل النمو الاقتصادي في التراجع منذ عام ١٩٩٩/١٩٩٨ لأثر ثلاث صدمات خارجية متزامنة تتمثل في: أزمات الأسواق الناشئة في آسيا، وحادثة الأقصر، بالإضافة إلى الهبوط الحاد في أسعار النفط خلال عام ١٩٩٨ فضلاً عن تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، وما تلا ذلك من أزمة الاقتصاد العالمي نتيجة هجمات الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠٠١، وإزداد الأمر سوءً نتيجة حرب العراق، وما ترتب عليها من ظروف سياسية غير مستقرة في المنطقة وركود في

المناخ العالمي. وإنعكس هذا التباطؤ بوضوح على المؤشرات القطاعية العينية وعلى المسوح الخاصة بالأعمال.

وإستمر معدل النمو الاقتصادي في التباطؤ خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقاربا لـ ٤.٣% كما ظل النشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقيداً نتيجة نقص العملة الأجنبية، وعدم فعالية السياسة النقدية، وإرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وركود المناخ الإقليمي والعالمي. ثم تم تعويم الجنيه المصري في يناير عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى خفض قيمته بأكثر من ٣٠% بينما تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٣% أى أدنى بكثير من قدرة الاقتصاد المصري ومن المعدل اللازم لخفض معدل البطالة وتوفير فرص عمل للمنضمين حديثاً إلى سوق العمل، كما ارتفع معدل التضخم بصورة سريعة. ورغم ذلك تجاوز معدل النمو ٤.٧% خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ثم وصل إلى نحو ٥% خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ووصل معدل النمو ذروته خلال فترة الدراسة مسجلاً ٧.١% و٧.٢% فى عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على الترتيب. قبل أن يتراجع إلى ٤.٧% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ متأثر بالأزمة المالية العالمية وبالرغم من انخفاض معدل نمو الناتج المحلى المحقق إلا أنه قد فاق التوقعات السائدة فى السوق المصرى مع بداية الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك على جانب الطلب إلى صمود الإستهلاك المحلى النهائى والذى عوض جزئياً الإنخفاض الملحوظ فى حجم الاستثمارات الخاصة.

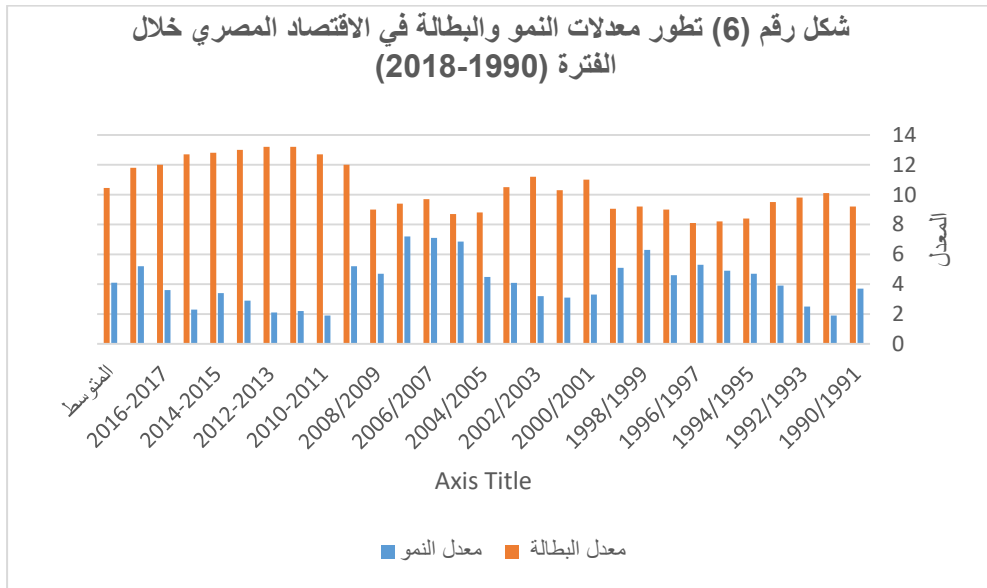
وبعدما تعرض الإقتصاد المصري لمرحلة ركود تضخمي عقب ٢٠١١. ومع تراجع الحالة الأمنية وسيادة حالة عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي- خاصة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)، توقفت العجلة الإنتاجية في بعض القطاعات، وإنخفض سعر الصرف، وتفاقم العجز في الموازنة العامة، وتراجعت الإستثمارات الكلية بنسبة ٣.٧% وإنخفضت الإحتياطات الدولية من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى نحو ١٣.٤ مليار دولار عام ٢٠١٣، وهو ما ينقص عن الحد الأدنى الحرج الذي سبق وأعلن عنه البنك المركزي في وقت سابق. هذا فضلاً عن تخفيض التصنيف الإئتماني لمصر

من B إلى B- معبراً عن نظرة سلبية تجاه قدرة الإقتصاد المصري على الوفاء بالتزاماته الخارجية، الأمر الذي إنعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل ٢.٢ و ٢.١ % عامي ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٣/٢٠١٢ على الترتيب. وظل الوضع على ما هو عليه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مسجلاً ٢.٢ % فيما زاد عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ليسجل ٣.٤ % قبل أن يتراجع مرة أخرى إلى ٢.٣ % عام ٢٠١٥/٢٠١٦ فيما ارتفع مره أخرى إلى ٣.٦ و ٥.٢ % في العامين الماليين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨.

وبالنظر إلى نمط النمو وهيكله يتضح عدم توازن المصادر القطاعية للنمو، وهو ما يعد علامة غير حميدة إتسم بها النمو في مصر سواء المحقق في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، أو المحقق في النصف الثاني من العقد الأول من الألفية، بكونه نمى على مصادر ريعية مثل إرتفاع أسعار البترول على إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣. وجاءت الفترة الثانية نتاج بعض الإستثمارات الاجنبية وقطاع السياحة وإيرادات قناة السويس. وقد شهدت فترة الدراسة تراجع القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج والتي وصل إلى ١١.٩ % عام ٢٠١٦ مقارنة ب ٢٣.٥ % عام ١٩٧٤. فيما ظلت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج شبة ثابتة من (١٧.٧٧ %) عام ١٩٧٤ إلى (١٧.٠٧) عام ٢٠١٦. بما يعني أن النمو الذي حدث في الإقتصاد المصري في فترات معينة لم يكن مرتبط بقطاعي الصناعة أو الزراعة. كذلك فإن ضعف قدرة أساليب الإنتاج المستخدمة في إستيعاب أعداد كبيرة من العمال، في تكوين النمو يقف على قدم المساواة في تأثيره على أداء سوق العمل مع أوضاع معدل النمو الإقتصادي ومدى إستدامته.

٢- **هدف التوظيف الكامل وتخفيض البطالة**، شهدت فترة تطبيق برنامج التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي، تفاقماً كميأً ونوعياً لمعدلات البطالة. ويعتبر عقد التسعينيات بمثابة عقد الإنفجار لمعدلات البطالة. وأصبحت البطالة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع وتهدده ويتآكل معه كل مجهودات الإصلاح التي تعالج القشور لا الجذور، وبلغ متوسط معدل البطالة ١٠.٤٥ % في الفترة (١٩٩٠-).

٢٠١٨). وهو ما عزته دراسة (فوزي، ٢٠٠٢)، إلى أن مكن الخطورة الفعلي يرجع إلى أن معدلات البطالة المرتفعة ما هي إلا الوجه الآخر لتردي معدلات الإستثمار والتنمية كما وكيفا". وإنتهت الدراسة إلى أن تفاقم معدلات البطالة، يرجع بالمقام الأول إلى عدم نجاح السياسة الإقتصادية بشكل عام والسياسة الإستثمارية على وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكثيفة العمل في آن واحد. وجاءت الزيادة التدريجية في معدل البطالة نتيجة طبيعية لإختلال العلاقة بين معدل الزيادة السكانية، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة. وبالتالي كانت الحصيلة ارتفاعات جديدة في معدل البطالة. ووما هو واضح من الشكل رقم (٦) إتساع الفجوة بين المعدلين وعدم إنعكاس معدل النمو على معدل البطالة.



المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة المالية.

٣- **هدفا العدالة في توزيع الدخل والحد من الفقر**، ويعد أحد أهم أهداف النمو الشامل التي إذا ما تحققت الإقتراب منها يكون الاقتصاد قد وصل إلى المسار الصحيح في طريقه للوصول إلى للنمو الشامل والعدل. ويقع الاقتصاد المصري في حالة مفرغة من اللامساواة فمنذ تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في ١٩٩١، لم يكن هدف عدالة توزيع الدخل من الأهداف أو بالأحرى من المحاور التي يضعها البرنامج نصب أعين صانعي السياسة الاقتصادية في مصر. وتم غض الطرف عنها لعقد من الزمان تقريبا. إذ كانت السياسات المذكورة محابية لنمط تنموي منحاز يرسخ من حالة اللامساواة ويعمقها، ولعل ما يؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة (محمد، ٢٠١٨)، أن ٨٥% من الأسر المصرية تقعات عيشها في حدود ٤١٧٠ جنيها شهريا. وهو رقم يكاد يكون مناسب للطبقة الوسطى قبيل تعويم الجنية المصري في الثالث من نوفمبر ٢٠١٦، إلا أنه يكاد لا يكفي في الوقت الراهن، خاصة مع وصول نسبة الفقر إلى عدد السكان ٢٧.٨%.

وعليه، فقد شهد الاقتصاد المصري أنماط متعددة ومتباينة من حيث آثار كل من التغيير في درجة العدالة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي على مستوى الفقر مع مرور الوقت، وقد ارتبط ذلك التآرجح في مؤشرات النمو وتوزيع الدخل بتفاقم الاختلالات في الاقتصاد المصري، بالإضافة الى وجود درجة عالية من عدم التأكد بشأن إتجاهات السياسات الاقتصادية.

القسم الثالث

قياس العلاقة بين السياسة المالية والنمو باستخدام منهج الحدود ARDL

١-٤ **منهج الحدود لإختبار التكامل المشترك ARDL**.
تعتبر نماذج ARDL من الأساليب الأكثر تطورا في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي الخاصة بالسلاسل الزمنية، ويستخدم لدراسة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين غير متكاملة من نفس الدرجة او متكاملة من نفس الدرجة (مستوى التكامل

I(0) او I(1) . ويتم إختبار التكامل المشترك بإستخدام ARDL من خلال أسلوب " إختبار الحدود Bound Test المطور من قبل (Pesaran et al.2001) .

ويتم تحديد وتقدير العلاقة بين السياسة المالية معبرا عنها بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج ونسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج كمتغيرات تابعة ويتم إستخدام معدل النمو الاقتصادي في مصر من خلال إختبار فرضية الدراسة ومفادها عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل متغيرات السياسة المالية المذكورة ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٩).

١- تقديم متغيرات الدراسة:

جدول رقم (٤) يوضح توصيف متغيرات النموذج ومصادر الحصول عليها

المتغير	آليه حسابه	المصدر
معدل النمو الاقتصادي GDP GRO	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة الحالية - الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة السابقة/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة السابقة * ١٠٠	بيانات وزارة التخطيط ووزارة المالية التقرير المالي الشهري أعداد مختلفة
نسبة الإنفاق العام إلى الناتج EXP gdp	قيمة الإنفاق العام مسنوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة * ١٠٠	بيانات وزارة المالية وبيانات وزارة التخطيط فيما يتعلق بقيمة إجمالي الناتج
نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج Tax gdp	قيمة الإيرادات الضريبية مسنوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة * ١٠٠	بيانات وزارة المالية وبيانات وزارة التخطيط فيما يتعلق بقيمة إجمالي الناتج
عجز الموازنة إلى الناتج Deficit gdp	قيمة العجز مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة * ١٠٠	بيانات وزارة المالية

المصدر : إعداد الباحث.

٢- إختبار إستقرارية متغيرات الدراسة: تم قبول فرضية العدم القائلة بالنسبة للمتغيرات ($GDP GRO / Tax gdp$) بها جذر للوحدة، إلا أنه تم رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول لنفس هذه المتغيرات، مما يعني أنها متكاملة من الرتبة $I(1)$ ، غير أن عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي ونسبة الإنفاق العام إلى الناتج ساكنة عند مستواها، وبالتالي هي متكاملة من الرتبة $I(0)$. بما يعني أنه لا يوجد أي من متغيرات الدراسة متكامل من الدرجة الثانية.

جدول (٥) نتائج إختبار إستقرارية متغيرات الدراسة

المتغير	فترة التباطؤ	قيمة إحصائية PP المحسوبة	قيمة P-value	التعليق
$GDP GRO_t$	0	-2.428776	0.1433	السلسلة غير ساكنة في المستوى وتم أخذ الفرق الأولى لها وتبين سكونها عنده باحتمالية 0.0001 وقيمة إحصائية -5.525877
$Deficit gdp_t$	0	-3.201022	0.0306	السلسلة ساكنة عند المستوى
$EXP gdp_t$	0	-4.037392	0.0043	السلسلة ساكنة عند المستوى
$Tax gdp$	0	-1.792796	0.3761	السلسلة غير ساكنة في المستوى وتم أخذ الفرق الأولى لها وتبين سكونها عنده باحتمالية 0.0000 وقيمة إحصائية -6.700524

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

٢- منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

سنقوم أولاً باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$d(GDP\ GRO)_t = c + \beta_1 GDP\ GRO_{t-1} + \beta_2 EXP\ gdp_{t-1} + \beta_3 Tax\ gdp_{t-1} + \beta_4 Deficit\ gdp_{t-1} + \sum_{i=1}^m \gamma_{1i} d((GDP\ GRO))_{t-i} \\ + \sum_{k=1}^d \gamma_{2k} d(EXP\ gdp)_{t-k} + \sum_{j=1}^m \gamma_{3j} d(Tax\ gdp)_{t-j} + \sum_{j=1}^m \gamma_{4j} d(Deficit\ gdp)_{t-j} + \varepsilon_t$$

بالانتقال إلى اختبار الحدود (ARDL)، يوضح الجدول أدناه والذي اقترحه كل من Pesaran Et Al، أن نتائج حساب إحصائية (F) التي تقدر بي (٧.٥٩)، هي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية ١٠% و ٥% و ١%، وهذا ما يؤكد رفض فرضية العدم ويؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٦) اختبار منهج الحدود للعلاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج

Null Hypothesis: No levels relationship				
F-Bounds Test				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic:				
n=1000				
3.2	2.37	10%	7.598007	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

Finite Sample: n=35			26	Actual Sample Size
3.532	2.618	10%		
4.194	3.164	5%		
5.816	4.428	1%		
Finite Sample: n=30				
3.586	2.676	10%		
4.306	3.272	5%		
5.966	4.614	1%		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

٣- التوازن في المدى الطويل: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من النمو الاقتصادي و نسبة الإنفاق العام إلى الناتج، نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج، عجز الموازنة العامة إلى الناتج، سنعمد إلى قياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج **ARDL**، وتتضمن هذه الخطوة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول أدناه، أي نلاحظ وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و نسبة الإنفاق العام إلى الناتج في النموذج بينما نلاحظ علاقة عكسية مع كل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج و عجز الموازنة العامة إلى الناتج .

جدول رقم (٧) مقدرات معلمات الأجل الطويل لمتغيرات النموذج

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0060	-3.198620	0.185621	-0.593730	DEFICIT_GDP
0.8769	0.157587	0.122434	0.019294	EXP_GDP
0.5086	-0.677134	0.351829	-0.238235	TAX_GDP
0.0316	2.370148	5.217980	12.36738	C

$$EC = GDP_GRO - (-0.5937*DEFICIT_GDP + 0.0193*EXP_GDP - 0.2382 *TAX_GDP + 12.3674)$$

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

فيما يخص حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ فقد ظهرت بإشارة سالبة (-0.84) وعند مستوى معنوية 1%، بمعنى أن 84% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها خلال (السنة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات حد تصحيح الخطأ.

جدول رقم (٨) نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(GDP_GRO)

Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Sample: 1991 2019

Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0418	2.225567	4.692527	10.44353	C
0.0001	-5.496940	0.153620	-0.844442	GDP_GRO (-1) *
0.0096	-2.966059	0.169036	-0.501371	DEFICIT_GDP
0.8771	0.157276	0.103593	0.016293	EXP_GDP (-1)
0.5134	-0.669357	0.300551	-0.201176	TAX_GDP (-1)
0.0762	-1.904190	0.183879	-0.350140	D(GDP_GRO (-1))
0.5516	0.609005	0.114129	0.069505	D(EXP_GDP)
0.0369	2.290045	0.094889	0.217300	D(EXP_GDP (-1))
0.0044	3.347268	0.096905	0.324367	D(EXP_GDP (-2))
0.0120	2.858255	0.304327	0.869844	D(TAX_GDP)
0.0182	2.650133	0.240075	0.636231	D(TAX_GDP (-1))

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج eviews (الإصدار

العاشر)

٤- إختبار LM- TEST للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن نتائج كل من إحصائية فيشر (F) تشير إلى أن Prob 0.34 > 0.05 ونفس الشيء فيما يخص R-squared* Obs حيث

0.08 هي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

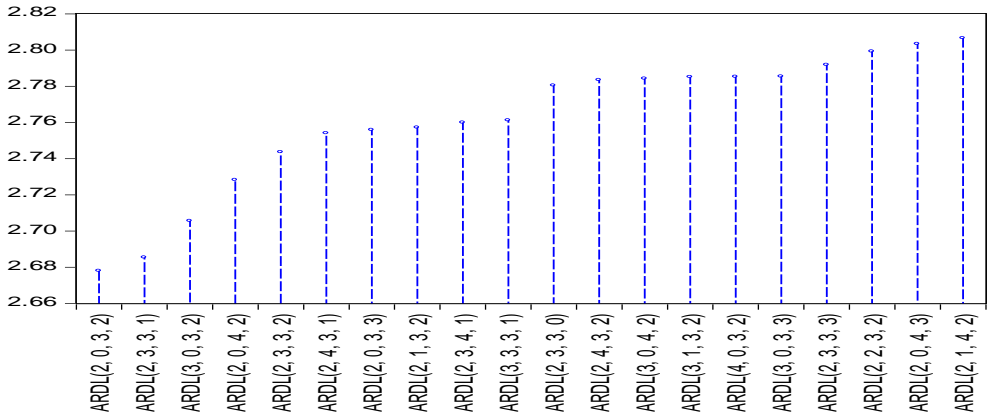
جدول رقم (٨) نتائج إختبار LM- TEST
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.3452	Prob. F(4,11)	1.253011	F-statistic
0.0866	Prob. Chi-Square(4)	8.138446	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر).

٥- المفاضلة بين فترات الإبطاء، ويتضح من الشكل رقم (٧) أن نموذج (2,0,3,2) هو النموذج الذي له أقل قيمة حساب معيار (AIC)، وبالتالي فهو النموذج الأفضل.

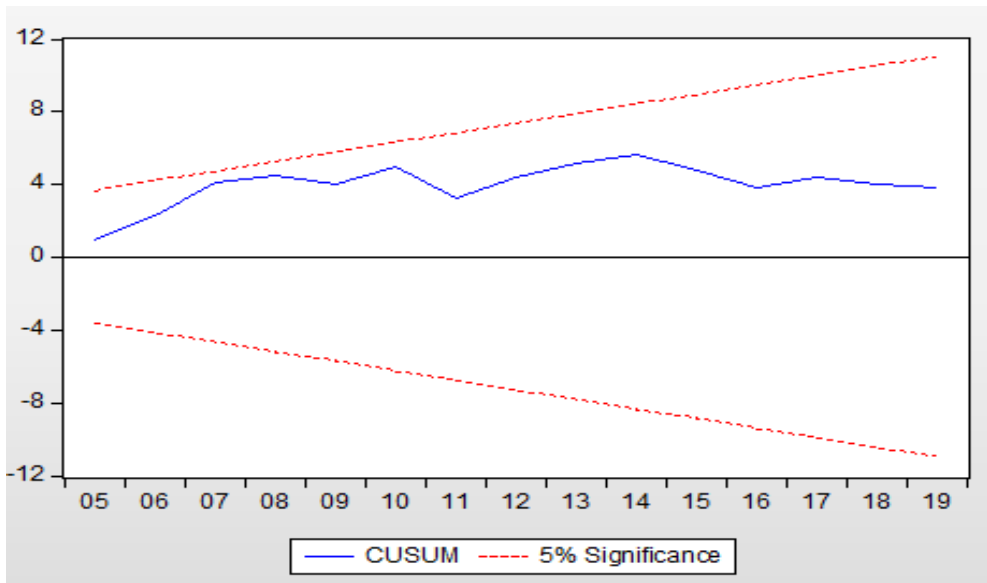
شكل رقم (٧) إختبار المفاضلة بين فترات الإبطاء
Akaike Information Criteria (top 20 models)

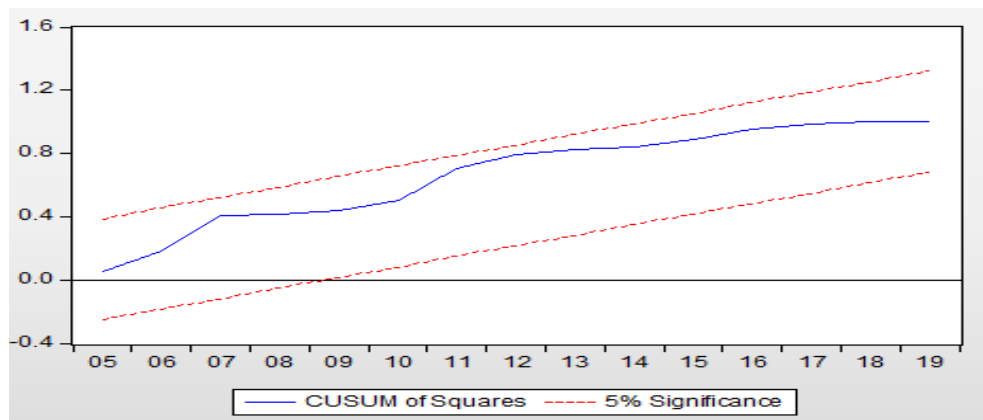


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

٦- إختبار إستقرارية النموذج (Stability Test): ويتم بغرض التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM of Squares)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) بحيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

شكل رقم (٨): نتائج اختبار استقراريه النموذج (Stability Test)





المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوادة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي (CUSUMSQ) وبالتالي نستنتج من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل.

النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل وقياس العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). وباستخدام كلا المنهجين الوصفي والقياسي. أظهرت الدراسة أن سلوك متغيرات السياسة المالية في علاقتها بأهداف النمو الشامل، لم تسير على وتيرة واحدة، ولم تنعكس بشكل كلي. مما جعلها لا تمس السواد الأعظم من أفراد المجتمع. وبين نتائج نموذج ARDL - خلافاً لفرضية الدراسة - وجود

علاقة توازنية طويلة الأجل بين نسبة الإنفاق العام إلى الناتج والإيرادات الضريبية إلى الناتج والعجز الكلي إلى الناتج ومعدل النمو الاقتصادي. إذ أن إحصائية (F) التي تقدر ب (٧.٥٩)، هي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية ١٠% و ٥% و ١%، وهذا ما يؤكد رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية ويؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع. وقد تم تقدير نموذج مُتجه تصحيح الخطأ - بناء على وجود علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة- بإفترض وجود مُتجه وحيد للتناظر. وجاءت معاملة تصحيح الخطأ سالبة (كما هو متوقع نظرياً). وخلصت الدراسة إلى عديد من المحاور التي يمكن من خلالها تعزيز العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل ومن أهمها (إعادة النظر في فلسفة وأيديولوجية السياسة المالية في الاقتصاد المصري، الإصلاح المالي وسلامة تصميم السياسة ذاتها، تبني نهج السياسة المالية العامة الذكية، الإسترشاد بتطبيقات إنتاجية السياسة المالية، التوجه نحو مزيد من رقمنة المالية العامة، ومراعات إعتبارات الدورة الاقتصادية... وغيرها).

وعلى ضوء ما تقدم تعرض الدراسة عدد من المحاور التي يمكن من خلالها تعزيز العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر :

١- إعادة النظر في فلسفة وأيديولوجية السياسة المالية في الاقتصاد المصري، والذي يبدأ من الارتباط بدور الدولة في النشاط الاقتصادي، إنطلاق من تميزه بكبر الحجم وإتساع الأدوار، ولهذا يرى الباحث أن تبني السياسة المالية المؤيدة للتدخل الحكومي المشروط بتصحيح الأخطاء والفسل الناتج عن السوق الرأسمالي المفتوح عن طريق السياسة المالية والنقدية التابعة لها، بحيث تكون مؤيدة لضبط النشاط الاقتصادي عن طريق توفير أنظمة تشريعية تعزز من الملكية الفكرية والمادية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتعزز من الحقوق العمالية، وتقلل من

- اللامساواة في الدخل والثروة، وعلى هذا النحو، تكون السياسة المالية ذات صلة وثيقة بأهداف النمو الشامل وتكون فاعله في تحقيقه.
- ٢- الإصلاح المالي وسلامة تصميم السياسة ذاتها، وهو الطريق الأول والخطوة الواجبة نحو سياسة مالية مثلى تساعد النمو وتحفزه وتقود إلى إعادة توزيع الدخل. وتحديدًا فإن سلامة تصميم النظم في السياسة المالية يساهم بشكل حاسم في تحديد آثارها على الكفاءة والنمو. إنطلاقاً من أن طرق التصميم الأمثل تعتمد - سواء في طريقها لتحقيق النمو أو إعادة توزيع الدخل- على قدرة صانعيها على وضع رؤية وأهداف تمس المجتمع وتعبر بواقعية عن تطلعاته في ضوء بيانات دقيقة تساعد في الصياغة المثلى.
- ٣- تبني نهج السياسة المالية العامة الذكية، والذي يُعنى به تسهيل التغيير وتسخير ما ينطوي عليه من إمكانات لتحقيق النمو، ويحمي المتضررين منه. وهي بهذا صلب أهداف النمو الشامل المتوخاة في الاقتصاد المصري. فالسياسة المالية العامة الذكية تُعنى بدور مزدوج أوله تحقيق توازن النمو من خلال توازن المصاد القطاعية الإنتاجية لتحقيقه من جانب، وضمان إستمراريته عبر تقوية العناصر الداعمة لهذه الإستمرارية من جانب آخر.
- ٤- الإسترشاد بتطبيقات إنتاجية السياسة المالية، والتي تُحقق أكثر عبر إستخدام موارد أقل، وهي عين ما يحتاجه الإقتصاد المصري في الأونة الراهنة، في ظل تسرب العديد والعديد من أوجه الإنفاق من ناحية إلى بنود غير منتجة أو تُنتج بأقل مما ينبغي. أو تتقلت من المصادر الإيرادية الرئيسية، ولا يُستطاع تحصيلها، بما يضر ببنود الإنفاق ويُعجزها عن تحقيق أهدافها.
- ٥- التوجه نحو رقمنة المالية العامة، فإنتلاقاً من أن التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم قد أثرت على كافة مناحي الحياة وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والنتافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما إنعكست كذلك على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة.

وإمتداداً لهذه التحولات وفي إطار الثورة الصناعية الرابعة وما صاحبها من تقنيات مثل الذكاء الصناعي، والبيانات الكبيرة، وسلسلة الكتل (البلوكشين)، والتقنيات الحيوية وغيرها من التقنيات الأخرى، إتجهت العديد من الحكومات للاستفادة من هذه التقنيات في زيادة مستويات فاعلية إدارة المالية العامة في تحقيق أهدافها من خلال تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الأموال العامة وإنفاقها بما يحقق أهداف السياسة المالية. وفي مصر، يأتي التحول نحو رقمنة المالية العامة في سياق "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠"، والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن حزمة من الإصلاحات المالية الرامية لتحديث إدارة المالية العامة، وتحسين تعبئة الموارد، وكفاءة الإنفاق العام باستخدام التقنيات الرقمية، حيث تبنت وزارة المالية منظومة لنشر الدفع والتحويل الإلكتروني ولا يزال أمامها بعض الخطوات كأداء الخدمات إلكترونياً لتقليل مستويات الفساد ذات الأثر السلبي على المالية العامة. بما يعني أخيراً، أن رقمنة المالية العامة تعد وسيلة لزيادة مستويات التحصيل - ضمان إستدامة الموارد والحصول عليها في وقتها- ومراقبة أوجه الإنفاق بشكل دقيق بما يمكن من تحقيق الأهداف الماليه بفاعليه.

- ٦- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وبما يتلائم وأهداف النمو الشامل .
- ٧- مراعاة إعتبارات الدورة الاقتصادية، فالسياسة المالية لكي تكون فعالة، يُتوجب عليها أن تكون مضادة للإتجاهات الدورية، بحيث يمكن إستخدامها لمجابهة هذه الدورة. ويتم ذلك إستخدام أدواتها، ففي أوقات الإنكماش، يتم تخفيض الضرائب وزيادة مستويات الإنفاق. بينما في أوقات الرواج، تعمل السياسة المالية بشكل مضاد حيث تخفيض الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب.

قائمة المراجع

١. أحمد حلمي مصطفى مجاهد، تقييم أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٢، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٦.
٢. أحمد عبد الرحيم زردق، الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر، مكتبة القدس، الطبعة الأولى، الزقازيق، مصر، ٢٠٠٩، ص ٢٥٦.
٣. أسامة إبراهيم عيد مسلم، دراسة عن دمج مصلحتي ضرائب الدخل والمبيعات والآثار المتوقعة (مصلحة الضرائب المصرية)، قطاع مكتب الوزير والإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣.
٤. إبراهيم العيسوي، نحو موازنة منحازة لمطالب الثورة، الشروق، ١٠ يولييه ٢٠١١، <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=10072011&iid=6c281e26-ab66-424c-a6be-aba4a01df4f0>
٥. إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٤.
٦. _____، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ٩.
٧. الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، واشنطن، ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي [/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth](https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth)
٨. الأمم المتحدة، إدارة السياسة المالية والضريبية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، متاح على الرابط التالي <https://www.unescwa.org/ar/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%>
٩. باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١.
١٠. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٧٠-٢٠١١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٥٣.

١١. بول سامويلسون وليام نوردهاوس، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د أسامة الدباغ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة عشر، عمان، ٢٠٠٦.
١٢. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٣٧.
١٣. حازم حسنين محمد حسنين إسماعيل، العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة في مصر، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٧، ص ص ٨٠-٩٩.
١٤. حازم حسنين محمد وفاطمة غنيم محفوظ، ظاهرة النمو بلا فرص عمل، لماذا لا ينطبق قانون أوكن على الإقتصاد المصري؟، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد ٠٣، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر - ٢٠١٨، ص ص ١١٣-١٢٥.
١٥. حسن راضي، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي في الإقتصاد العراقي غير النفطى، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد ٤، الإصدار ٢، فلسطين، ٢٠١٨.
١٦. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر: ٢، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١٣٢.
١٧. رامى حسنى محفوظ الأزهرى، دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الإحتوائى فى الإقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٢٠١١.
١٨. رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد رقم ٢٢٦، أكتوبر، الكويت، ١٩٩٨، ص ٣٥٨.
١٩. رحاب رجائي أحمد التابعي عسيلي، دور السياسة الضريبية في دعم النمو الإقتصادي والعدالة الاجتماعية بالتطبيق على الإقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المصنورة، مصر، ٢٠١٥.
٢٠. رنا حسني وآخرون، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الإقتصادي: دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري، المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر، ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي <https://democraticac.de/?p=40237>.

21. Policy: A Post-Shock Policy Scenario for Egypt, Working Papers, Preprint submitted to ERF 22nd Annual Conference, Egypt December 14, 2015.

22. INTERNATIONAL MONETARY FUN, FISCAL POLICY AND INCOME INEQUALITY, IMF Policy Papers, Washington, January, 2014
23. LEONEL MUINELO-GALLO and ORIOL ROCA-SAGALÉS, ECONOMIC GROWTH AND INEQUALITY: THE ROLE OF FISCAL POLICIES, Australian Economic Papers, Blackwell Publishing Ltd/University of Adelaide and Flinders University, 2011.p3.
24. Onyemaechi Joseph Onwe, IMPACTS OF FISCAL POLICY COMPONENTS ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: AN EMPIRICAL TREND ANALYSIS, Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 4, No.1; September. 2014, p10.
25. Ramesh Chandra Paudel and Reetu Verma, Fiscal Policy on Economic Growth: Endogenous Models from Sri Lanka SCMS Journal of Indian Management Journal, UNIVERSITY OF WOLLONGONG, 2016.
26. Martin Zagler and Georg Dürnecker , FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH, JOURNAL OF ECONOMIC SURVEYS Vol. 17, No. 3, Blackwell Publishing Ltd. 2003, p19.
27. Simona Gabriela Maúcaa,*, IonuŢ Constantin Cuceua, Viorela Ligia Văidean, The Fiscal Policy as Growth Engine in EU countries, Procedia Economics and Finance 32, 2015 ,p9.
28. Tony Addison, Miguel Niño-Zarazúa and Jukka Pirttilä, Fiscal policy, state building and economic Development, WIDER Working Paper 5, United Nations University, 2018, p4.